

مسألة هروف الفلاحين من القرى في مصر بناء على الوثائق البريدية المعاصرة

د. فالح حسين
الجامعة الاردنية

تهدف هذه الدراسة الى القاء الضوء على ظاهرة هجرة الفلاحين المصريين لقراهم في فترة محددة هي اواخر القرن الاول وأوائل القرن الثاني للهجرة وكيفية معالجة الدولة لها ، هذه الهجرة التي تبدو هنا مختلفة عن الهجرة التي عرفت في نفس الفترة تقريبا ، في مصر آخر من أمصار الدولة الاسلامية ، الا وهي هجرة أهل القرى في العراق ، ووجه الاختلاف هنا هو أن هجرة فلاحى مصر لم تكن نحو المدن الجديدة أو مراكز الادارة السياسية والاقتصادية كما هو الحال في العراق بل الى أماكن أخرى من الريف المصري في الاغلب الامر الذي أدى الى الصاق صفة الهاربين بالفلاحين الذين تركوا قراهم ، لذا فضلنا هنا وضع كلمة هروب الفلاحين عوضا عن الهجرة . ومما يلفت الانتباه أن ظاهرة الهجرة في العراق تبدو أكثر وضوحا لأنها تشبه ما تعانيه كثير من المجتمعات الحديثة من هجرة أهل الريف الى المدن بغض النظر عما تخلفه هذه الهجرة من بلبلة في المدن ومن أثر سلبي على الحياة الزراعية في الريف ، في حين أن الوضع بمصر لا يمكن ان ينظر اليه على هذا النحو وان الدارس لوثائق هذه الفترة يلاحظ أن للظاهرة هذه خلفية مختلفة .

ان التشابه في نتيجة الهجرة في كل من مصر والعراق أدى الى اتخاذ الدولة اجراءات مشابهة لمقاومتها واعادة الامور الى طبيعتها . ولكن نتيجة هذه الاجراءات ليست متشابهة اذ نلاحظ نجاحها في العراق أكثر منها في مصر وربما يعود ذلك الى اتساع المشكلة في مصر أكثر من العراق . اضافة الى ان اتجاه الهجرة في العراق كان واضحا وبرز في المصريين الكبارين ، البصرة والكوفة ، الا أنه كان أكثر وضوحا في البصرة (١) . أما في مصر فان الولاية بأكملها كانت ميدانا لهذه الهجرة .

ويود الباحث هنا لفت النظر الى مصر لاننا نملك الكثير من الوثائق التي القت الضوء على حجم هذه المشكلة من خلال حديثها عن ردة فعل الدولة تجاهها عبر المراسلات التي دارت بين الولاة في الفسطاط وتابعيهم في الكور المصرية . كما نود أن

نذكر ان الدارس لتاريخ مصر يلمس هذه الهجرة في كثير من الفترات ، ولكن تركيزنا عليها في هذه الفترة يعود لوفرة الوثائق التي تحدثت عن الموضوع .

من الواضح أن الهجرة قد تفاقم خطرها في الربع الاخير من القرن الاول الهجري / السابع الميلادي مما يعني أنها لم تكن وليدة ساعتها بل نتيجة تراكمات بدأ يظهر أثرها الآن ، اذ أننا نسمع بالاجراءات الرسمية ضد الهجرة منذ أيام عبد العزيز بن مروان الذي حكم مصر بين ٦٥-٨٥هـ وأول اشارة لها جاءت على لسان ساويرس بن المقفع الذي وضع سير بطاركة الاسكندرية وقال انه اعتمد في تأليفه على وثائق الكنيسة والشهود العيان الذين دونوا السير المعاصرة لآباء الكنيسة (٢) . فقد بين أن عبد العزيز بن مروان حاول إيقاف الهروب من الارض الى الأديرة القبطية لما لاحظ موجة الترهيب التي تعنى ترك الارض الزراعية بل فرض جزية على الرهبان في مصر وكلف شخصا للقيام بهذه المهمة « فأنفذ صاحباً له اسمه يزيد ممن يأمن اليه ومعه آخر فأحصى جميع الرهبان في كل الكور ووادي هبيب وجبل جراد وسائر الاماكن وجعل عليهم جزية دينار واحد على كل نسمة وامرهم أن لا يهربوا أحد بعد من أحصاه وهذه أول جزية وزنوها الرهبان » (٣) ، واستمر هذا الحال بعد عبد العزيز ولكن بشمولية أكبر ، اذ يذكر عن أيام عبد الله بن عبد الملك أنه أرسل شخصين هما عاصم ومزيد مع جماعة « وأوسموا الغرباء الذي وجدوهم على أيديهم وجباههم وأنفذوهم الى مواضع لم يعرفوها » (٤) . وهذه أول اشارة الى اتخاذ اجراءات عملية ضد الهاربين . ولم ينته الحال الى التغلب على المشكلة بل العكس ، اذ يبدو أن المسألة عادت بشكل أكثر حدة في أيام خلفه قره بن شريك (٩٠ - ٩٦هـ) ، اذ نسمع عن هرب الناس بعائلاتهم ، وهذا ما أفادته الوثائق اضافة الى ساويرس الذي يلمح لأول مرة الى المشاكل الاقتصادية ، فهو يقول « وكانوا الناس يهربوا ونساءهم وأولادهم من مكان الى مكان ولا يأويهم موضع من أجل البلايا ومطالبات الخراج وعظم ظلمه أكثر ممن تقدمه ثم أنه ولى انسان اسمه عبد العزيز من مدينة سخا وكان يجمع الهاربين من كل موضع ويردهم ويربطهم ويعاقبهم ويعيد كل منهم الى موضعه » (٥) ، وهذا ما ستؤكدده الوثائق البردية التي عثر عليها من أيام قره كما سنرى (٦) ، ونجد لديه ما يدل على أن أحوال مصر كانت صعبة اقتصاديا دون أن يصرح بذلك اذ يقول « ثم انزل الله على أرض مصر وباء عظيم وصار من يموت في كل يوم لا يعرف عدده » (٧) .

ويستمر الحال رغم كل ما فعله قره من اجراءات ليأتي خليفته اسامة بن زيد فيتابع ما سار عليه سلفه ، واستمر الفلاحون بالهرب اذ حدث في أيامه « غلاء عظيم لم يسمع بمثله من الجيل الاول ومات في ذلك الغلاء أكثر ممن مات في الوباء وأشرفت جميع الاغنياء والفقراء على الموت » (٨) ، ومعنى هذا أن الازمة ازدادت شدة فما كان من اسامة الا أن شدد المراقبة على الهروب من الارض لأن الغلاء الذي أعقب الوباء لا بد

أدى الى تفاقم الهجرة فكانت تعليمات اسامة وأوامره صارمة فنراه يمنع ايواء الغرباء (الهاريين) في الكنائس والبيع وفلا طرد القائمون عليها « من كلن عندهم من الغرباء » (٩) وحاول تجديد ما بدأه عبد الله بن عبد الملك وعبد العزيز من قبل ، أي منع اللجوء الى الاديرة بحجة الرهبنة ، اذ قام باحصاء الرهبان وجعل لمن أحصاهم اشارة « وأوسمهم كل واحد منهم بحلقة حديد في يده اليسرى ليعرف ووسم كل واحد باسم بيعته وديره بغير صليب بتاريخ مملكة الاسلام وكان في سنة ست وتسعين للهجرة » (١٠) ، وهذا يعني أن الاوامر صدرت بعيد تسلمه ادارة خراج مصر فوراً وعاقب بشدة كل من عثر عليه في الاديرة بعد ذلك من الهاريين (١١) . وابتكر اسامة السجل أي ما يمكن أن نعتبره جواز سفر أو تصاريح التنقل لضبط الهروب من القرى والاراضي الزراعية ويذكر ساويرس أمر اسامة فيما يتعلق بالسجل كما يلي « وكان يكتب ويقول كل موضع يوجد فيه انسان ماشي أو يعدي من موضع الى موضع وطالع من مركب أو نازل وليس معهم سجله يؤخذوا وتنهب المركب وما فيه وتضرب بالنار » (١٢) وليس هذا وحسب بل أنه فرض غرامة على من يفقد سجله أو يدعي فقده مقدارها خمسة دنائر لقاء تجديد السجل . كما تابع عملية الكشف على الاديرة للتأكد من عدم ايواء هاريين جدد . ورغم كل هذه الاجراءات كان يعثر على المخالفين فيشتد في عقابهم وعقاب من قدم لهم المأوى وعندما كشف على الديارات « وجد فيها جماعة من الرهبان بغير حلق في أيديهم فمنهم من ضرب رقبتة ومنهم من مات تحت السياط ثم انه سمر باب البيعة بالحديد وطلب منهم ألف دينار » (١٣) .

ويلاحظ أن المشكلة لم تتغلب عليها الادارة الاموية في القسطنطينية رغم هذه الصورة القاتمة ، يدل على ذلك ما فعله القاسم بن عبيد الله بن الحجاب الذي تولى مصر أيام هشام بن عبد الملك الذي « ولى ولاية في كورة مصر أشد منه قوما جمعوا الناس الغرباء من الاسكندرية الى أسوان » (١٤) .

لقد آثر الباحث رسم هذه الصورة من خلال ما رواه ابن المقفع برغم ما يبدو فيها من مبالغة ، ولكن سنرى من خلال الوثائق أن الصورة العامة هذه قد أيدتها الوثائق العربية أو اليونانية والقبطية العائدة لنفس الفترة التي تبين سعة المشكلة بشكل لا لبس فيه .

وقبل المضي في الحديث لنا أن نتساءل عن سبب بروز المشكلة وعلى هذا النحو الذي يبدو مؤلماً ، دون أن تتمكن الدولة ، برغم شدة الاجراءات ، من ايقافها ولو جزئياً بدليل استمرارها منذ أيام عبد العزيز وحتى أيام ابن الحجاب وابنه القاسم الذي تولى خراج مصر لهشام بن عبد الملك أي ما يقرب من نصف قرن . وهذا يعني بالنسبة لنا أن الادارة الاموية تبدو وكأنها فقدت السيطرة على الارض وأهلها لأن ترك

الارض (القرى) الى اماكن اخرى يعني بالضرورة اضطراب العلاقات الزراعية فيها نتيجة اهمال الارض المزروعة التي يتركها العاملون عليها اضافة الى الانخفاض الحاد في الربيع الضريبي الحاصل من حرمان الدولة من ضرائب الارض وما يتبعها من نقص المواد التموينية المؤدي بالضرورة للغلاء الذي تحدث عنه ساويرس أكثر من مرة . والتي جعلت قره بن شريك يطلب رسميا من تجار الصعيد حمل نصف ما لديهم من قمح واحضاره لبيعه في الفسطاط (١٥) .

وهذا يجعلنا نذكر بتدابير الحجاج في العراق بنفس الفترة تقريبا ٧٥-٩٥هـ والتي لا نملك حيالها الا الروايات الواردة في مصادرنا التاريخية وهي لا تعطي الا صورة مشوشة عما جرى ، مؤداها الحديث عن ظلم الحجاج نتيجة محاولته اعادة اهل القرى الى قراهم . وهنا نريد الاشارة الى آثار أحداث العراق السياسية والثورات المتوالية ضد الدولة الاموية التي لابد وأنها أثرت على عمارة السواد (١٦) حتى أن الطبري يذكر أن مشاركة الكثيرين بالثورات كانت تسعى لعدم اداء واجباتهم للدولة (١٧) ، وقد شعر الحجاج بذلك فأبدى تشددا في الجباية أول الامر حتى احتج الدهاقين (١٨) . ثم برزت في هذه الاونة على السطح مشكلة هجرة الفلاحين من القرى وكانت أكثر بروزا في البصرة منها في الكوفة نظرا لانتعاش أحوالها الاقتصادية واتخاذها ميناء تجاريا بعد فترة وجيزة من تمصيرها (١٩) . والنتيجة المتوقعة تراجع أحوال الزراعة لقلة المشتغلين في الارض مما أدى فعلا الى كسر الخراج ، فكان اجراء الحجاج الحازم هو الامر باعادة اهل القرى الى قراهم بالقوة ، تماما كما حصل في مصر . فقد ذكر الطبري عن حمزة ابن ربيعة (أن عمال الحجاج كتبوا اليه أن الخراج قد انكسر وأن اهل الذمة قد أسلموا ولحقوا بالامصار فكتب الى البصرة (٢٠) وغيرها أن من كان له أصل في قرية فليخرج اليها (٢١) ويوضح ذلك الجهشيارى عندما ذكر أن الحجاج أرجع الفلاحين الى القرى وفرض عليهم الخراج (٢٢) .

وقد نلمس مما ذكره المبرد في الكامل أن للمسألة أبعادا سياسية اضافة لتعطيل الارض إذ لما لاحظ الحجاج كثرة من انضم لابن الاشعث من الموالي قال (انما الموالي علوج وانما أتى بهم من القرى فقراهم أولى بهم فأمر بتسييرهم من الامصار واقرار العرب بها وأمر أن ينقش على يد كل انسان منهم اسم قريته (٢٣) ، وهذا يذكر بما رواه ساويرس من اجراءات ضد الهجرة بمصر .

ويبدو انه اضافة للمشاكل السياسية والخراب الذي الحقته في الزراعة ممانج عنه الهجرة أيضا فقد وقع بالعراق والمنطقة الطاعون في نفس الفترة (سنة ٨٠) ولكنه كان في البصرة جارفا حتى سمي بالطاعون الجارف (٢٤) وهذا يذكر بالوباء والغلاء الذي تحدث عنه ساويرس بن المقفع (٢٥) .

وفي محاولة من الحجاج للتغلب على المشكلة قام بتقديم القروض « السلف » للفلاحين ومنع أهل السواد من ذبح البقر لتكثر حيوانات العمل حتى ورد على لسان أحدهم شعرا :

شكونا اليه خراب السواد فحرمّ فينا لحوم البقر (٢٦)

كما ذكر ابن رسته القروض التي قدمها الحجاج وهي (الفي الف درهم) . وأما عن سبب منع ذبح البقر فيبين أنه (لتكثرة الحراثة والزرع) (٢٧) ومع كل ذلك، وما تذكره المصادر من حزم الحجاج ، فقد استمرت الهجرة في العراق ولم تتوقف (٢٨) .

بعد هذه الالتفاتة السريعة لمشكلة الهجرة في العراق ، نلاحظ قواسم مشتركة بينها وبين مشكلة الهجرة في مصر ، أهمها بروزها في الوقت نفسه تقريبا في القطرين، وشعور الدولة بالاثّر السلبي على عمارة الأرض ومحاولتها ايقافها بنفس الاساليب ، أي محاولة إعادة الفلاحين الى قراهم وان كانت الاساليب في مصر أكثر وضوحا نظرا لتوافر الوثائق التي تحدثت عنها ولكن ضخامة المشكلة كانت أصعب من أن تتغلب عليها الدولة بمثل هذه القوانين بدليل استمرارها في البلدين . الا أن الفرق الملاحظ بينهما هو أن أسباب الهجرة في العراق أكثر وضوحا منها في مصر .

فمع ان الاشارات واضحة نسبيا عن سبب الهجرة في العراق لكن الامر المستغرب صمت المصادر وحتى الوثائق والتقارير الرسمية والاوامر الصادرة عن الوالي ، مما عثر عليه حتى الآن، فهي لا تشير من قريب أو بعيد الى سبب الهجرة أو اثرها على الأرض انما ينصب حديثها على محاولة الدولة الوقوف امامها واعادة الهاربين الى قراهم ، ولا نراها تكشف ولو ضمنا عن وجهة نظر الهاربين وأسباب هربهم كما أن الروايات التاريخية لم تتطرق لذلك أبدا . وعليه فان ما نود الحديث عنه بخصوص مصر هو اتساع هذه الهجرة كما تدل الوثائق ، وكيفية معالجة الدولة لها دون محاولة البحث عن أسبابها وان كان اجتهادنا يؤدي الى القول أن الصلة بين الأرض وفلاحها وربما زيادة التكاليف المفروضة عليهم أو محاولة الحصول على طريقة كسب أسهل في المراكز الكبرى قد تكون مجتمعة أو منفردة السبب في محاولة الهروب عن الأرض في مصر . ومما يدعو الى الوصول الى هذا الاستنتاج أن الدولة كانت تلاحق الهاربين في أماكنهم الجديدة لدفع مبالغ الجزية فحسب . وهذا معناه أن من يسمح له البقاء يتخلص من التكاليف الأخرى . وكثيرا ما تحدثت بعض الوثائق عن تطمينات العائدين بأن الدولة لن تطلب منهم سوى الجزية فحسب (٢٩) . ولذلك فان سوء الأوضاع الزراعية قد يكون سبب هذا الهروب ، يدلنا على ذلك اضافة لما سبق أن الدولة كانت ترغم الهاربين غالبا على العودة الى الأرض للعمل بها مما يذكر بما فعله الحجاج . اما الهروب من الجزية تحديدا فيصعب على دارس الوثائق هذه الموافقة عليه ولكن المشكلة

بالنسبة للضرائب هي مشكلة الخراج أي ضرائب الأرض التي تتأثر سلبا فعلا باهمالها تماما كما ذكر عمال الحجاج لان نتيجة الهجرة هي خراب الأرض الزراعية ونتيجته انكسار الخراج بالفعل الذي لا ينتج من اسلام من أسلم بل من ترك الناس لارضهم ولذلك فان مقولة فرض الحجاج للجزية على من أسلم يجب أن ينظر لها بحذر كبير (٢٠) ، حتى ان رواية الجهشيارى التي ذكرها تقول (ما صنع الحجاج بأهل العراق من رده من من الله عليه بالاسلام الى بلده ورستاقه واخذهم بالخراج) (٢١)، فالمشكلة هي اعادة الناس الى قراهم ورساتيقيهم وفرض الخراج عليهم لانه بدون عودتهم لا يمكنه فرض الخراج الذي هو ضريبة الأرض . والباحث لا يرى علاقة بين الجزية وبين الهجرة واعادة الناس الى قراهم إلا اذا أخذنا بعين الاعتبار خلط بعض المصادر بين مصطلحي الجزية والخراج . وهذا ما لا نريد الحديث عنه هنا .

وهذا ما نلمسه بمصر اذا لا مشكلة بالنسبة لضريبة الجزية فهي مؤداة من المكلف أينما كان مقر اقامته . وكان الاجراء الاول في مصر فيما يتعلق بمقاومة الهجرة هو التركيز على الجزية حتى أنها فرضت على الرهبان ، فقد رأينا من أيام عبد العزيز بن مروان ان الهجرة اتخذت لباسا دينيا عندما بدأ الهاربون باللجوء الى الاديرة للرهبنة ففرض عبد العزيز الجزية على الرهبان (٢٢) ، ولدينا اعداد من الوثائق سواء كانت ايصالات بالدفع أو طلبات تحصيل لدفع الجزية من الرهبان - وكانت دائما دينارا واحدا - فأحدهما يذكر ضريبة جزية للراهب باسيليوس تبين أنه دفع دينارا (سوليدوس) لجزيته (٢٣) . ورأى البعض أن هجرة القبط كانت رغبة في التهرب من الضرائب (٢٤)، ولكن يجب أن لا نفهم من الضرائب هنا الجزية بالتحديد وانما مجموع التكاليف المطلوبة وهي أكثر من الجزية بكثير خاصة وأن الجزية كانت تجبى من الهاربين في أماكنهم الجديدة ولم تؤد الهجرة الى اعفائهم منها . لكنهم بالهجرة يتهربون من الخراج والتكاليف العينية الاخرى ، والدليل على أن قرارات الادارة في الفسقاط كانت تلاحق الذين يغيرون أماكن سكنهم بترخيص رسمي بأن عليهم دفع الجزية فيها هو الوثيقة التالية التي تطلب دفع الجزية عن شخص يسكن الفسقاط ولكن بلده الاصلي هو اشمون :

(هذا كتاب من عبد الرحمن عامل الامير عبيد الله بن الحجاب على كورة اشمون لجرجه بن لنجين من أهل .. ساكن الفسقاط أنه أصابك من جزية سنة ثلث عشرة ومائة دينرين وسدس وثمان ونصف قيراط منها من جزية رأسك دينرين .. (٢٥) .

ذلك لان الهجرة كما سبق واشرنا لا بد أن تؤثر سلبا على الاوضاع المالية والاقتصادية لان الهروب عن الأرض معناه تعطيلها وبالتالي تضاول الناتج العام وحرمان الدولة من الخراج ، ولذلك نجد قره بن شريك مثلا يطالب بعض أهالي القرى في مصر

د. فالح حسين

بالاموال المترتبة عليهم بعد ثلاث سنين من استحقاقها وهذه المطالبات مؤرخة بسنة ٩١ وتطالب بضرائب سنة ٨٨ (٢٦) .

وفي وثيقة اخرى نرى الوالي يصدر تراخيص خاصة للمسموح لهم بمغادرة قراهم ولكنه لفترة محددة كاجراء لتنظيم التنقل وهذا يؤكد ما ذكره ساويرس عن السجل . تقول الوثيقة :

(هذا كتاب من عبد الله بن عبيد الله عامل الامير عبيد الله بن الحجاب علي اعلا اشمون لقسطنطين ببسطاس شاب ائط بخده اثر وبعنه خالين سبط من اهل بسقنون من اعلى اشمون اني اذنت له ان يعمل باسفل اشمون لوفاء جزيته والتماس معيشته واجلته شهرين من مستهل ذي الحجة الى انسلاخ المحرم من سنة (ثلث) عشر ومائة فمن لقيه من عمال الامير او غيرهم فلا يعترض له في ذلك من الاجل الا بخير والسلام على من اتبع الهدى وكتب طليق في مستهل ذي الحجة تمام سنة اثنتي عشرة ومائة) (٢٧) .

وهذا يعني ان الدولة تشددت بطريقة دراماتيكية في ملاحقة الذين يهربون من قراهم فلم تسمح بالانتقال الا بتصاريح خاصة (سجل) والذي سمعنا عنه اولا ايام اسامة بن زيد الذي تولى خراج مصر من سنة ٩٦-٩٩/٧١٥-٧١٨ واستمر الى ايام عبيد الله وابنه القاسم كما رأينا . وقد ورد في الوثائق القبطية ما يؤكد تطبيق نظام الجواز او تصريح التنقل اذ تتحدث احداها عن التماس ثلاثة من الرهبان للحصول على تصريح للذهاب الى الفيوم لذا فانهم يرجون الامير للحصول على تصريح لمدة ثلاثة اشهر مع العلم انهم دفعوا الضرائب المستحقة عليهم (٢٨) . ويبدو ان نظام التصاريح استمر فيما بعد اذ نجد وثائق تعود للربع الاخير من القرن الثاني الهجري تتضمن جوازات سفر احدها مؤرخ سنة ١٧٦/٧٩٢ (٢٩)، والثاني يعود لسنة ١٨٠/٧٩٦ (٤٠) .

ولنلق الان نظرة على الوثائق البريدية التي عالجت قضية الهجرة بشكل مباشر ايام قره بن شريك ولنبدأ اولا بالوثائق البريدية المدونة باللغة العربية ، ففي رسالة من قره بن شريك الى باسيل صاحب كورة أشقوه ، أفروديتو بالوثائق اليونانية، فبعد المقدمة تقول الرسالة : « فان هشام بن عمر كتب الي يذكر جالية له بأرضك وقد تقدمت الى العمال وكتبت اليهم ألا يؤوا جاليا فاذا جاءك كتابي هذا فادفع اليه ما كان له بأرضك من حالته ولا أعرفن مارددت رسائله أو كتب الي يشتيك والسلاام على من اتبع الهدى . وكتب يزيد في جمادى الآخرة سنة احدى وتسعين » (٤١) . ووثيقة أخرى من نفس الوالي الى نفس المرسل اليه تتحدث عن الفرامة التي كان قره قد فرضها على الهاربين عند العثور عليهم واعادتهم الى قراهم ، وهي ناقصة من بدايتها تقول : ... كتب الي انك قد ارسلت الي بالنبطي .. الذي فر وبالأربعة الدنير

وثالث الدينز غرامته « وهي مؤرخة في شهر ربيع أول من تسعين أي بُعيد وصول قرّة لمصر واليا عليها مباشرة .

أما الوثائق البريدية المدونة باليونانية فلدينا أحداها التي تعود لفترة عبد الله ابن عبد الملك الذي يبدو أنه الذي بدأ الاجراءات ضد الهجرة وسار قرّة على نهجه اذ تبين البريدية رقم ١٢٢٣ من البرديات اليونانية المحفوظة في المتحف البريطاني بداية معالجة قضية الهاربين كالتالي : يقول الوالي الى عامله في كورة اشقوه : « ارسل اليهم رجالا قادرين من أهل الثقة وممن يستطيعون الكتابة وارسل معهم تعليمات بالذهاب الى المفوضين المسؤولين عن الهاربين وليكتب بحضورهم أسماء الذين هربوا كاملة ذاكرين المكان الذي هربوا منه والى أي كورة اتجهوا ثم تسجل أسماء الذين هربوا اعادتهم الى أماكنهم وأولئك الذين يسمح لهم بالبقاء على أن يدفعوا ضرائبهم (٤٢) فيها » وتنتهي الرسالة في الحث على تنفيذ الاوامر الصادرة بدقة (٤٤) .

أما الوثائق البريدية العائدة لفترة قرّة بن شريك فهي الوسيلة الوحيدة الواضحة التي تبين اجراءات الدولة في مقاومة الهجرة وقد نشرت وثيقتان ضمن مجموعة ليشكوف من البرديات الجورجية الروسية تتحدثان عن التدابير ضد الهجرة أيام قرّة تقول الوثيقة رقم (١) « ... في حالة وصول رسالتنا الحالية اليك اكتب اليينا حالا ماذا فعلت بشأن الهاربين ... نرجو أن يكون واضحاً لديك أنه في حالة عثوره (أي الرسول) علي أي لاجيء في كورتك ممن طلبنا اعادتهم الى قراهم فانه لن يقبل منك أو من أهل كورتك أي عذر بعد الآن » . ثم يطلب منه اعتقال كل من بقي من الهاربين في كورته وارساله مخفورا ... (وكتب الى صاحب الكورة التي جاءوا منها حول ارسالهم اليه ومن ثم اعادتهم الى قراهم التي هربوا منها . واحرص أن يكون كل اهتمامك لهذا الامر وكتب بدقة تامة حول عددهم لكي لا تتحمل أية مسؤولية ، واذا ما وجد رسولنا منهم شخصا واحدا فان العقاب الذي ينتظرك سيكون شديداً » . والرسالة تعود لسنة ٩١/٧١٠هـ (٤٥) . وتفصل الوثيقة رقم (٢) ضمن المجموعة نفسها الحديث عن قضية الهاربين فتقول : - « ... فقد أرسلنا الى أسفل الارض أشخاصا لكي يقوموا باعادة كل الاشخاص الذين هربوا من أرضك خلال العشرين سنة الماضية . وعند وصول كتابنا هذا اليك أبعث فوراً ثلاثة من الرجال الموثوقين للبحث عن الهاربين وليعرفوا من أي القرى هربوا ... لاستلام من يعثر عليه ومعرفة أعدادهم لاعادتهم اليك بعد تسجيل أسمائهم ، وكتب الى رؤساء قراهم ليؤمنوا سكنهم لمدة شهر وسنقوم ان شاء الله بدفع التكاليف لهم . واذا وجد شخص من كورتك غادرها في العام الماضي وعرف أهل قريته مكان اقامته فاكتب لنا عنه مع اسم المكان الذي هرب منه لترسله اليك ... » وبين في نهاية الرسالة أن الذي قدم له المأوى مكلف بدفع غرامة ثقيلة (٤٦) ، ونود هنا أن ننوه أن ملاحقة الهاربين تعود الى من هرب من قريته قبل

عشرين سنة وليس الهاربين حديثا ، اضافة الى ان الدولة حاولت تقديم المأوى العاجل للهاربين لمدة شهر مما يذكر بما فعله الحجاج من تقديم السلف للفلاحين . وهنا تبدو المعونة للمساعدة على اعادة ترتيب اوضاع المعادين الى قراهم .

اما البرديات التي نشرها Bell في مجلة Der Islam مترجمة من اليونانية الى الانكليزية ففيها كثير من الوثائق التي تلقي ضوءا ساطعا على تدابير قرّة بن شريك ضد الهجرة التي اراد السيطرة عليها . ولكنه لم يوفق كما يبدو ، وهذه الوثائق والتي تمثل رسائل الوالي المتضمنة الاوامر الصادرة بشأن الهجرة تعود لسنتي ٩٠-٩١ ، ونظرا لاهميتها في اجلاء الصورة هنا نرى استعراضها مباشرة : -

تتحدث البردية رقم ١٣٨٤ عن غرامات فرضها قرّة على الهاربين ومن يساعدهم على الهرب أو يتوانى في منع الهرب من مسؤولي الكور ، وتشجيع عملية البحث عن الهاربين برصد الجوائز لمن يدلي بمعلومات تعين على القاء القبض عليهم . تقول الرسالة ... (عند استلامك كتابي هذا أجمع الزعماء والجيش في كورتك وقرأ عليهم هذه الرسالة ومرهم أن يكتبوا نسخة عنها لكل مكان في كورتك لتقرأ على الناس وتشر في كنائسهم) ثم يطلب ارسال من لديهم من الهاربين خلال مهلة محددة (وإذا أثبت بأن لديهم هارباً فسجل اسم كل واحد منهم واسم والده والمكان الذي هرب منه وغرمه ٥ سوليدوس واجلده ٤٠ جلدة وأرسله الينا مخفورا) ... ثم يتابع أمره : (لذا فاننا سنرسل رجلا الى كورتك لاجراء تحقيق دقيق بخصوص الهاربين وإذا وجد أن أي شخص قد دخل كورتك بعد اصدار القائمة فيجب تغريمه ٥ سوليدوس والشخص الذي قدم له المأوى ١٠ سوليدوس وزعماء قريته والشرطة التابعة له يغرم كل منهم ٥ سوليدوس) ، ثم يعلن مكافأة لمن يدلي بمعلومات عن أي هارب ٢ سوليدوس ، وتنتهي الرسالة كمادة قرّة في الرسائل العربية أيضا بالتهديد والوعيد اذا ما بدى من صاحب الكورة أي تقصير في تنفيذ ما صدر اليه من اوامر (٤٧) .

وتطلب الوثيقة رقم ١٣٣٤ من المرسل اليه أن يحضر الى الفسطاط ويحضر معه سجلا بأسماء الهاربين من كورته كاملة ، وذلك ضمن التقرير الذي يجب احضاره عن أموال الكورة (٤٨) . وتحمل البردية رقم ١٣٤٣ اوامر أكثر تفصيلا مما سبق فيما يتعلق بموقف الدولة من الجلاء أو كيفية معالجته وتبدأ بالحديث عن الهاربين ، مع العلم أن بداية الوثيقة مفقودة ، اذا مر صاحب الكورة « .. بارسالهم الينا مع عائلاتهم واكتب سجلا بأسمائهم الكاملة والاماكن التي هربوا اليها من كورتك ومقدار ممتلكاتهم بحيث يتضمن السجل أسماء كل من وجد في الكورة منتهكا للاوامر التي اصدرناها والزمن الذي مضى على هروبه في الكورة وما يملك واسماء من سمح له بالبقاء في كورتك .. ثم يقول : أننا أمرنا رسولنا أن لا يغادرك حتى ترسل معه كل الاشخاص حتى اخرهم من عثر عليه في كورتك منذ عشرين عاما وما بعدها وترسل معه أيضا في

سجل خاص اسماء جميع الاشخاص الذين سيتم ارجاعهم .. وبعد الحديث بلهجة التهديد في حالة التقصير بفرض الغرامات المالية والعقاب على الهاربين والمسؤولين في كورتهم ومن يأويهم يطلب الوالي قراءة الرسالة على جميع سكان الكورة ونشرها في كنائسهم ، يقول : .. وإن شاء الله أننا لن ندع كورة من كور مصر الا وسنرسل لها الرجال الاكفاء والعمال المخلصين مع تعليمات بالتفتيش والبحث عن الهاربين بكل حرص ودقة . وسنقوم بتخصيص مبالغ كبيرة لكل من يقوم بالادلاء بمعلومات تتعلق بالهاربين الذين أمرنا بترحيلهم . وكل من يصل إلينا أنه قدم المأوى لهارب بعد رجوع رسولنا إلينا فانه سيرى أن الاموات محظوظين عندما يواجه العقاب الذي ينتظره لقاء عصيانه الاوامر « (٤٩) » ، ويبدو أن كل هذا التهديد لم يجد نفعا ولم يؤد إلى نتيجة مرضية ، لذا نرى الوالي يرسل رسالة أخرى وتحمل رقم ١٣٤٤ يشكو فيها بوضوح من عدم تنفيذ الاوامر وأن صاحب الكورة لم يقم بإرسال أي من الهاربين إليه .. ويبدو أن الوالي لم يبق لديه الا التهديد بالرسائل ربما لان الامور وصلت درجة من عدم الانضباط جعلت اوامره دون جدوى ، لذا نجده يقول : « .. لذلك قم بحث الاشخاص في كورتك فيما يتعلق بأمر الهاربين من أنصنا لان أيا منكم لن يجد له عذرا فيما اذا عثر في المكان الذي يعيش فيه على أي من الهاربين سواء في كرمه أو ساحة بيته أو بستانه فأحرص على حياتك وحياة أهل كورتك » (٥٠) . وهذا يذكرنا بما ذكره ساويرس بن المقفع عن تعليمات أسامة بن زيد عندما طلب عدم ايواء الهاربين (٥١) . وتمثل بردية قبطية ايصالا بوصول الهاربين المعادين إلى أمكانهم ، اذ أرسلت رسالة إلى الوالي بخصوص بعض العائلات التي هربت إلى طيبة ولكنها أعيدت من قبل حاكم المدينة إلى قراها الأصلية . وتمثل هذه الوثيقة اثباتا بأن جميع هذه العائلات قد عادت فعلا ، ولذا قلنا انها تمثل ايصالا باستلام هذه العائلات فعلا (٥٢) . ومن هذه الوثيقة نلاحظ بعض النجاح في ملاحقة الهاربين .

إن مثل هذه المراسلات للدليل واضح على مدى اتساع المشكلة وعلى ضيق الدولة من استفعالها . فقد بينت الوقائع أن هذه الاجراءات لم تتمكن من إيقاف الهجرة ، على الرغم من صرامتها ، والغرامات التي كانت تفرض على الهاربين وعلى من يأويهم ومن يتقاضى عنهم ، وعلى الرغم من اعلان الجوائز لمن يدلي بمعلومات تسهل مهمة التفتيش ، واللجان الخاصة التي شكلت لالقاء القبض على الهاربين واعادتهم . وتشعر الوثائق أن نجاح هذه الاجراءات كان ضئيلا ، كما تدل أن الإدارة سمحت للبعض بالبقاء في مناطق الإقامة الجديدة مع التذكير بأن عليهم دفع التزاماتهم (بخاصة الجزية) فيها ، وقد يفهم من هذا اعتراف الدولة بعجزها تجاه الهجرة ولو ضمينا . والدليل ان الدولة اضطرت للتعامل مع الواقع الجديد أن بعض القوائم الضريبية أشر فيها مقابل بعض اسماء المكلفين بكلمة « ساح » (٥٣) أي أن المعني ترك مكان إقامته وذلك

لحصر وتدقيق الضرائب كما نعتقد ، ورغم أن هذه الوثيقة تعود لفترة لاحقة إلا أنها تدل على أن عملية الهجرة استمرت فيما بعد حتى أن المخزومي الذي وضع كتابه « المنهاج » في أواخر القرن السادس الهجري يتحدث عن مسألة الهاربين وعملية حصرهم في السجلات الضرائبية ويسميه الهارب (٥٤) . ويبدو من أحد التقارير، الذي كتبه بعض الموظفين المسؤولين عن ملاحقة أحد الهاربين ، أن مسألة الفقر لا تمثل أساس الهجرة أو لا تحتل الدرجة الأولى على الأقل بالنسبة لهذه الحالة ، وهي تتحدث عن ملكية هذا الشخص الذي هرب واسمه جرجه جاء في تقرير الموظفين المكلفين بملاحقة الجلاء الى رئيسهم ما يلي : (. . فدخلنا في قريته . . فوجدنا له ١٦٢ ضانية و ٦٢ خروفاً ومن البقر ٢٥ بين صغير وكبير وسبعة من البراذين وثلاثة أجمال وبكرا وخمسة أحمر بين صغير وكبير) (٥٥) . فلماذا يهرب من يملك كل هذه الماشية رغم أن التقرير لم يتطرق الى ملكيته من الأرض ونستطيع أن نقول باطمئنان أنه لم يغادر قريته هرباً من الجزية لانه قادر على دفعها من جهة ولأن الجزية لا تسقط عنه بالهروب كما لاحظنا مما سبق من وثائق . ولذلك لابد أن يكون هروبه لسبب آخر فهل كان سوء الاوضاع الاقتصادية بشكل عام . . ؟ ، وهل كان العمل في الأرض والماشية غير كاف لتلبية متطلبات الحياة اضافة للوباء . فهل كان الفلاء والوباء وراء استفحال الهروب ، أو السعي الى المدن سعياً وراء كسب أسهل ؟ . كل ذلك ممكن وان كنا نعتقد أن الغرض الاخير قد يصدق على العراق باللجوء نحو البصرة أو الكوفة ، ولكن الهجرة هنا مختلفة إذ ليس لدينا أي نوع من التذمر حول مجيء أهل القرى للمدن كالفسطاط ، ولكن هروبهم كان نحو الكور الاخرى التي لا تختلف من حيث ظروف المعيشة عن المنطقة التي هاجروا منها ، ولذلك فهذا مستبعد بالنسبة لهجرة الفلاحين في مصر . أما سوء الاحوال العامة وعدم مقدرة الأرض على اعادة أهلها وتقديم ما عليهم من تكاليف فتبدو هنا أكثر قبولا ، لاننا عثرنا على وثائق يطمئن مصدرها الهاربين بأنهم لن يطلب منهم شيء سوى الجزية اذا ما عادوا الى قراهم (٥٦) .

وأخيراً نود أن نبين أن الوثائق كانت تتحدث باستمرار عن الصعيد في حين يمكننا القول أن الصورة اكتملت عن طريق ما رواه ساويرس بن المقفع لانه تحدث عن مصر السفلى ، ولا حظنا توافق ما رواه في كثير من الاحيان مع ما ورد في الوثائق الرسمية .

ويمكننا أن نتحدث عن سوء الاحوال الاقتصادية بناء على ما ذكره ساويرس الذي بين أن هذه الاحوال ساءت ابتداء من أيام عبد الله بن عبد الملك عندما تحدث عن القحط وغلاء الاسعار الذي اجتاحت مصر سنة ٨٧هـ (٥٧) ، اضافة لما ذكره ابن تغري بردي من أن النيل بلغ أقل من أربعة عشر ذراعاً في سنة ٨٦هـ ، وفي السنوات الثماني

التالية لم يصل فيضان النيل الى السبعة عشر ذراعا الا مرة واحدة (٥٨) ، ومصر لا تروى الا عندما يصل النيل الى الثمانية عشر ذراعا . ولذلك لاحظنا تفاقم الهجرة وزيادة مدتها في هذه الاونة خاصة أيام قره بن شريك ، الذي انشأ ادارة خاصة وجعلها بادارة شخص يذكره ساويرس باسم عبد العزيز من سخا ، وكانت مهمته ملاحقة الهاربين والقاء القبض عليهم وفرض عقوبات صارمة وغرامات عليهم وعلى من يتستر عليهم ، ثم اعادتهم لقراهم (٥٩) ، ومع كل ذلك لم يكتب لقرة النجاح بايقاف الهجرة لذا تابع خلفاؤه أسامة بن زيد وعبيد الله بن الحجاب وابنه القاسم المهمة باجراءات أكثر حزما ، أما في العراق فأننا نعتقد أن مشكلة الهجرة كانت أضيق نطاقا وامكانية السيطرة عليها اكبر لأنها كانت من القرى الى المدن ولذلك كانت الاجراءات أكثر نجاحا مع أنها لم توقفها تماما .



الهوامش

Becker, C. H. , Neue arabische papyri des Aphroditofundes , Der Islam Vol. 2 , 1911 , p. 256 Nr. 4 (Becker , NAPA , Der Islam) .

Arabische papyri des Aphroditofundes, Zeitschrift für Assyriologie , Vol. 20 , 1907. p. 83. Nr. 7 (Becker , PAF , ZA) .

Becker, Papyri Schott-Reinhardt I , Heidelberg , 1906 (Becker, PSRI) .

(١٦) البلاذري - أحمد بن يحيى بن جابر (٢٧٩ هـ)
فتوح البلدان ، تحقيق دي غويه ، بريل -
ليدن ١٨٦٥ ص ٢٩٢ - ٢٩٣ ، ٢٩٤ (البلاذري ،
فتوح) .

أنظر قدامة بن جعفر الكاتب (٣١٦ هـ)
الخراج وصناعة الكتابة ، تحقيق محمد حسين
الزبيدي ، بغداد ١٩٨١ ص ١٦٩ - ١٧٠ .
(قدامة بن جعفر - الخراج) .

(١٧) قارن مع الطبري ، ج ٦ ، ص ٢٥٧ .
(١٨) جمال محمد جودة ، العرب والارض في العراق
في صدر الاسلام ، عمان ، ١٩٧٩ ، ص ١١٣
جمال جودة ، العرب والارض) .
(١٩) صالح العلي ، التنظيمات ، ص ٢٣٣ .
(٢٠) هنا يجب ملاحظة ذكر البصرة تحديدا ربما
لتفتي الهجرة اليها .

(٢١) الطبري ، ج ٦ ، ص ٢٨١ ، أنظر صالح
العلي ، التنظيمات ، ص ١٠٠ - ١٠١ .
(٢٢) الجهشاري ، محمد بن عبدوس (٣٣١ هـ) ،
الوزراء والكتاب ، تحقيق مصطفى السقا
وآخرون ، نشر مكتبة ومطبعة مصطفى البابي
الحلي . الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٨٠
ص ٥٧ . (الجهشاري) .

(٢٣) المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥ هـ) ،
الكامل في اللغة والادب ، جزاء في مجلد

(١) الطبري ، محمد بن جرير (٣١٠ هـ) تاريخ
الرسيل والملوك ، ١٠ أجزاء ، تحقيق محمد
أبو الفضل ابراهيم ، دار المعارف ، الطبعة
الثانية ، القاهرة ١٩٦٦ - ١٩٧٠ ، ج ٦ ،
ص ٢٨١ (الطبري) أنظر صالح أحمد العلي
- التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة
في القرن الاول الهجري ، دار الطليعة ، الطبعة
الثانية ، بيروت ، ١٩٦٩ ص ٢٣٣ (صالح
العلي ، التنظيمات) .

(٢) ساويرس بن المفتح (القرن الثالث الهجري) ،
سمر آباء الكنيسة القبطية في الاسكندرية ،
تحقيق س. ف. سيبولد ، لوبلا ١٩٠٤ ص ٨
(ساويرس) .

(٣) ساويرس ص ١٤٣ أنظر المقرئ ، تقي الدين
أبو العباس أحمد بن علي (٨٤٥ هـ) ، الخطط
المقرئية ، جزاء ، مطبعة بولاق ، القاهرة
١٨٥٣ ، أوفست ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ (المقرئ ،
الخطط) .

Grohmann, Adolf. probleme der
arabischen papyrusforschung,
Archiv orientalni Vol. 6. 1934.
p. 128 (Grohmann, Av. or.)

(٤) ساويرس ، ص ١٤٥ .
(٥) ساويرس ، ص ١٤٩ .
(٦) أنظر الوثائق في ثانيا البحث
(٧) ساويرس ، ص ١٤٩ .
(٨) ساويرس ، ص ١٥٠ .
(٩) ساويرس ، ص ١٥١ .
(١٠) ساويرس ، ص ١٥١ .
(١١) ساويرس ، ص ١٥١ .
(١٢) ساويرس ، ص ١٥١ .
(١٣) ساويرس ، ص ١٥٢ .
(١٤) ساويرس ، ص ١٥٤ .
(١٥) جروهمان ، أدولف ، أوراق البردي العربية
في دار الكتب المصرية ، ٦ أجزاء ، نشر دار
الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٣٤ ، ج ٣ ،
ص ٨ (جروهمان ، أوراق البردي العربية) .

قارن مع فالح حسين ، حول الجزية والخراج
بمصر في القرن الاول الهجري ، المجلة العربية
للعلوم الانسانية ، مجلد ٨ عدد ٣٠ ، ١٩٨٨ ،
ص ٧٧ وانظر أيضا في الهامش رقم ١٦ (فالح
حسين ، حول الجزية والخراج ، المجلة
العربية للعلوم الانسانية) .

Grohmann , Ar. Or. Vol. 6, p. (٢٤)
147 - 148 .

جروهمان ، أوراق البردي العربية ج٣ ، ص
١٣٥ وثيقة رقم (١٨٠) . (٣٥)

Becker , PSRI , p. 108 - 113 Nr. (٣٦)
a - m .

وانظر جروهمان ، أوراق البردي العربية ،
ج٣ ، ص ٤٨ - ٤٩ وثيقة رقم (١٦٠) ص ٥٢
رقم ٦١ ص ٥٤ ، رقم (٦٢) ص ٥٥ ، رقم ١٦٣ .

جروهمان ، أوراق البردي العربية ، ج٣ (٣٧)
ص ١١٩ وثيقة رقم ١٧٥ وانظر ص ١١٦
الوثيقة رقم ١٧٤ المؤرخة سنة ١٠٣ هـ اومدة
الاجل فيها خمسة أشهر من شعبان الى ذي
الحجة من نفس العام . وانظر أيضا :

Becker , PAF , AZ, Zo , p. 102 -
103 Nr. 7 .

Till , W. Die Koptische Rechtur (٢٨)
kunden der papyrussammlung
der Österreichischen Nationalbi-
bliothek, Wein , 1958 p. 27 - 28
(Till, KR) Hussein, Das Steuer-
system in Ägypten - p. 164 .

Grohmann , Adolf. Aprecu de (٣٩)
papyrologie Arabe , Etudes de
papyrologie, Cairo ,1952 p. 50
(Grohmann, Apreçu .)

Grohmann, Ar. Or. Vol. 6. p. 392 (٤٠)
Becker , NAPA , Der Islam , 2,
p. 257 - 258 . Nr. 6 (٤١)

PAF , AZ , Zo p. 96-97 , Nr. 16,
PSRI , p. 96 Nr. 12

واحد ، مكتبة المعارف ، بيروت ٤ . ج ١
٢٩٧ (المبرد ، الكامل) .

(٢٤) ابن قتيبة ، عبد الله بن مسلم (٢٧٦ هـ) ،
المعارف ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٨٧ ،
ص ٦٠١ (ابن قتيبة ، المعارف) ، الطبري ،
ج ٦ ، ص ٣٢٥ .

ساويرس ، ص ١٤٩ - ١٥٠ . (٢٥)

(٢٦) ابن حوقل ، أبو القاسم محمد بن علي
(٣٥٦ هـ) ، صورة الارض ، دار مكتبة الحياة ،
بيروت ص ٢١١ .

(٢٧) ابن رسته ، أحمد بن علي (٢٩٠ هـ) الاعلاق
التفيسية ، تحقيق دي غوبة ، بريسل - ليدن
١٨٩١ أوفست مكتبة المنى ، بغداد ص ١٠٥
(ابن رسته) .

(٢٨) انظر لتفصيل ذلك ، جمال جودة ، العرب
والارض ص ١١٥ .

انظر : (٢٩)

**F. Hussein, Das Steuersystem in
Agypten von der arabischen
Eroberung bis zur machtergrei-
fung der Iulunden 19 - 254/639
(mit besonderer Berücksichtigung
der Papyrusur - Kunden) Verlag
Peter Iang, Frankfurt/M-Bern.
1982, p. 160 (Hussein , Das
Steuersystem in Agypten ..)**

(٢٠) قارن مع جمال جودة ، العرب والارض
ص ١١٥ :

(٢١) الجبشيارى ، ص ٥٧ .

(٢٢) ساويرس ، ص ١٤٣ ، المقرئى ، خطط ج ٢ ،
ص ٤٩٣ .

Grohmann, Ar. Or, Vol. 6. p. 128.

(٢٣) Till, W. Die koptischen Ostraka
der Papyrussammlung der Öste-
reichischen Nationalbibliothek ,
Denkschr. Bd. 78, Abt. I. Wien,
1960, P. 535 Nr. 10, P. 532 Nr. 1
(Till, KOS) .

- (٥٣) انظر جروهمان ، أوراق البردي العربية ، ج ٣ ، ص ٢٣ - ٢٤ وثيقة رقم ١٥١ .
- (٥٤) المخزومي ، علي بن عثمان بن يوسف القرشي المخزومي (٥٨٥ هـ) ، مخطوطة ، **النهاج في علم الخراج بمصر** ، مكتبة المتحف البريطاني رقم Add 23483 ورقة ٧٨ وجه
- (٥٥) وهي غير مؤرخة
Grohmann , Ar. Or. 6, p. 148 .
- (٥٦) قارن مع
Till, W, KR., p. 48 , 215 , 218 , 224 , 225 , 228 .
Till, Koptische Schutzbriefe Mitteilungen des Deutschen Instituts für Ägyptische Alterumskunde in Kairo. Bd. 8, Berlin, 1939, p. 84-85 Nr. 18 , 20 , 21 , p. 88, Nr. 22-28. P. 93 Nr. 39-40, P.95, Nr.41
Crum, W. E. **Coptic Ostraca « From the collections at the Egypt Exploration - Fund »** . London, 1902 p. 21 Nr. 108, 110.
Hussein, Das steuersystem in Ägypten , p. 160 .
- (٥٧) ساويرس ، ص ١٤٥ .
- (٥٨) ابن تفردي بردي ، جمال الدين أبو المحاسن يوسف (ت ٨٧٤ هـ) .
النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، القاهرة ١٩٦٦ بالانفست ج ١ ص ٢١٣ وما بعدها .
- (٥٩) قارن مع ساويرس ص ١٤٩ .
- (٤٢) جروهمان ، أوراق البردي العربية ، ج ٣ ، ص ٢٣ - ٢٤ وثيقة رقم ١٥١ .
Becker , NAPA , Der Islam , 2, p. 263 Nr. 10 .
- (٤٣) جروهمان ، أوراق البردي العربية ، ج ٣ ، ص ٢٥ - ٢٦ وثيقة رقم ١٥٢ .
المقصود هنا الجزية بالذات كما بينت الوثائق الأخرى .
- (٤٤) Bell , H. I. Translation of the **Greek Aphrodito Papyri in the British museum, Der Islam, 2, P. 269-70 (Bell, Der Islam)** .
- (٤٥) Zereteli , G. **Papyri Russ-Georg. Sammlung, Die Kome-Aphrodito Papyri der Sammlung lichacov 11, p. 6-7, Nr. 1 (Zereteli)** .
- (٤٦) Zereteli , p. 9-10 Nr. 2
- (٤٧) Bell, Der Islam, 2, p. 379-80
- وانظر أيضا الوثيقة رقم ١٣٨٢ ص ٣٧٩ .
- (٤٨) Bell, Der Islam, 2, p. 273 .
- (٤٩) Bell, Der Islam, 2, p. 274-75 .
- وهذا يذكر بالعقاب الذي تحدث عنه ساويرس أيام قره وبعده .
- (٥٠) Bell, Der Islam, 2, P. 275 - 76.
- (٥١) انظر ساويرس ص ١٥١ .
- (٥٢) Kenyon , **Greek papyri in the British museum, Catalogue with texts Vol. IV , London , 1917 .**
حيث نشر Kenyon فيه بعض الوثائق القبطية الى جانب الوثائق اليونانية التي نشرها Bell .